المحاضرة الثالثة: وجوه الخبر في نظرية النظم وفروق الأداء اللغوي فيها

مثال تطبيقي /د.باديس لهويمل مارس ٢٠٢٠

لعل تحليل الجرجاني، في نظريته للنظم، لفروق المعنى في وجوه الخبر، تمثل نموذجا تطبيقيا لبيان دور النظم في إثراء اللغة وضبط معانيها حيث كشف في كل تركيب عن سمة معينة مولّدة عنه تختلف بحسب مقام الكلام وطريقة الاستعمال وكيفية التوظيف.

يقول الجرجاني مبينا الفروق في وجوه مختلفة للخبر هذه التي خصص لها أجزاء كثيرة من كتابه يشرح فيها الأغراض المختلفة التي أدت لهذه الفروق، يقول:« ذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ ومنطلقٌ زيدُ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ"[١].

إن هذه الجمل التي أوردها الجرجاني تسير على حسب قوانين النحو وقواعده كما حدّدها سابقا« تمثل كفاءة لغوية صحيحة، ومن ثم فإنها تعد جملا أصولية تراعي... قواعد الصحة القاعدية التي وضعها علماء النحو»[٢].ليتلاقى هذا المفهوم الذي نظّر له الجرجاني أولا، بالجانب التطبيقي ممثلا في هذه الجمل، فكان منظّرا ومطبّقا، لبعض ما أتت به المدرسة التوليدية التحويلية حول الكفاءة اللغوية ومفهوم أصولية الجملة، لكن قبل ظهورها بكثير، ثم إن هذه الأمثلة التي يعرضها الجرجاني دالة على فروق في التراكيب أو بالأحرى فروق في الأساليب، مما يجعل التشابه قائما بين نظرية النظم ومفهوم الأسلوب في الدراسات الحديثة، خاصة وأن "علم النحو" يعني حسب الجرجاني «الفروق بين أساليب مختلفة في الكلام تبدو من منظور النحو المعياري أساليب متساوية ولكن هذه الفروق هي فروق في الدلالة تحوّل الكلام من مستوى إلى مستوى آخر، هذه الفروق هي مدار المعنى والدلالة»[٣]. ومنه فالنظم عند الجرجاني يتقاطع في بعض مظاهره مع الدراسات الأسلوبية، أو بالأحرى تتفق معه ذلك أن النظم أسبق منها، حيث نجد الجرجاني يشير صراحة للأسلوب قائلا: «والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه»[٤].

وتتحقق الفروق في الخبر من خلال نظرية النظم في توخي تلك العلاقات الوظيفية بين التراكيب لا المعاني الإفرادية، فهو يستمدّ أسس نظرية النظم من رافدين؛ الأول: معجمي وضعي، يكون في الألفاظ المفردة قبل دخولها التركيب، والثاني: معنى وظيفي (تركيبي)، يتم من خلال دخول اللفظة في تركيب لغوي معيّن يكسبها معاني جانبية إضافية، تشكل من خلالها علاقات روحية وظيفية، فإذا قلنا: "**زيدٌ منطلقٌ**" فمعناها النحوي هو العلاقة بين معنى "زيد" باعتباره اسم علم دال على شخص معين معلوم لدى المتلقي، ومن حيث إنه المراد الإخبار عن انطلاقه، وبين معنى "منطلقٌ" باعتباره دالا على حدث متعيَّن معلوم للسامع، ومن حيث هو مراد الإخبار به عن زيد، ومسند إليه مع تقرير لوقوعه منه(٥).

لذلك نجد أن العلاقة بين "زيدٌ" و"منطلقٌ" تتنوع لحد لا حصر له، وتتكون في ضوء ذلك علاقات نحوية معنوية، مبنية على قوانين النحو وأصوله بطريقة لا تخرج عن وجوه التركيب، ولذلك ذكر عبد القاهر الجرجاني لهذه العلاقة ثمانية وجوه، تنطلق من أصل واحد قائم فيها جميعا، هو إثبات وقوع فعل الانطلاق من شخص معين هو زيد(جملة نواة)، إلا أن **لكل وجه هنا خصوصية عن الآخر في الدلالة على معنى لا يتضمّنه غيره**، هذا المعنى الإضافي «الزائد المتنوع بتنوع النمط التركيبي هو مناط المفاضلة، أما المعنى الأول الذي هو إثبات وقوع فعل هو الانطلاق من شخص معيّن هو زيد، فذلك لا تفاضل فيه بين أحد لأنه ثمرة نمط تركيبي موروث"(٦).

و بالتالي فإن لانطلاقة زيد عدة وجوه تصويرية تظهر من خلالها بلاغة المتكلم وقدرته على النظر في "الوجوه" و"الفروق"، واختيار ما يتناسب مع موضوعه في كلامه، فيوظفه حيث ينبغي له فوضع الكلمة موضع الابتداء، غير وضعها موضع الإخبار، وإيرادها نكرة غير إيرادها معرفة، ولكل من ذلك موضعه، فأحيانا تكون بلاغة المتكلم في قوله:"زيدٌ منطلقٌ"، ويكون حينا آخر بليغا بقوله:"زيدٌ ينطلقُ"، وقد لا يكون بليغا إلا حين يقول "زيدٌ هو المنطلقُ"، لذلك يجب على المتكلم أن يدرك الفروق بين كل وجه أو نمط، ويدرك مدى ملاءمته لما يرمي إليه وما يناسب مخاطبه(٧).

هكذا يولي عبد القاهر الجرجاني اهتماما لكل من المتكلم والسامع والمقام، الذي على أساسه تتعدّد الفروق والوجوه في الخبر؛ حيث أنه يركز على غرض المتكلم وقصده من كلامه + حال السامع+ المقام، الذي يفرض اختيارا على آخر، وكل هذه تعد جوانب مهمة يتقاطع فيها تحليل الجرجاني مع أحداث النظريات الغربية التداولية باعتبارها تدرس اللغة في سياق الاستعمال، فتركز على القصد، والغرض، والملاءمة، والاقتضاء، وبالتالي فالوجوه والفروق عند عبد القاهر الجرجاني تعدّ سمات تداولية تقف على قدم المساواة مع بعض اهتمامات اللسانيات التداولية في عصرنا الراهن فالفروق بين:

زيد ينطلق و زيد منطلق

م إ م م إ م

من حيث أن الفاعل في الجملة الأولى تقدّم للاهتمام، ودل الفعل على تجدد الحدث، وفي الجملة الثانية جاء الخبر اسما ليدل على الثبوت، فهذه السمات من اهتمام بالفاعل أو بالفعل ودلالة الحدث، ودلالة الثبوت هي التي حدّدت الفرق، وهي ضوابط تداولية متعلقة بالمسند، من حيث إثباته بالاسم أو الفعل، فالاسم يدل على الثبوت من غير تجدد والفعل يدل على تجدّد الحدث(٨).

ويبدأ الجرجاني في تحليله لفروق الإثبات هذه في الاسم بالأمثلة "**زيدٌ منطلقٌ**"، "زيدٌ المنطلقُ"، "زيدٌ هو المنطلقُ"، "المنطلقُ زيدٌ" حيث يمثل التركيب الأول: "النمط الأصلي والتشكيل الأساسي أو ما يسمى في النظرية التوليدية الحديثة بالجملة النواة(التوليدية)، بينما يشكل الباقي صورا لجمل محولة عنها، في كل منها فرق دقيق يدل على معنى خاص، نتج من خلال قوانين تحويلية مختلفة: كالزيادة، والاستبدال، والحذف،.. دخلت على الجملة النواة، هذه القوانين سمّاها الجرجاني "قوانين النحو وأصوله"(٩).

فالتركيب "زيدٌ منطلقٌ" مثّل جملة نواة تم انطلاقا منها، القيام بجملة من التحويلات حدّدت فروقا دقيقة تناسب كل منها مقاما ووضعا محدّدا، ونتُخاطب بالجملة النواة "زيدٌ منطلق": مخاطَبا لم يعلم أنّ انطلاقا كان، ولا ممّن كان زيد أم خالد أم علي، فتفيده ابتداء بذلك، لأنّ السامع يجهل المسند إليه والمسند معا.

وتتضح أكثر الفروق في الخبر المثبت بالاسم من خلال الجدول التالي:

فروق في المعنى بين وجوه الخبر حسب الموضع			
المنطلق زيد	**زيد هو المنطلق**	**زيد المنطلق**	**زيد منطلق**
تركيب توليدي محول عن جملة محولة أيضا عن طريق التقديم والتأخير؛ فهي إخبار دلالي لمخاطب رأى انطلاقا تم من إنسان عن بعد، ولذلك لا اثبات فيها، ولكن المخاطب لا يدرك إن كان المنطلق زيد أم عمرو، فأثبت المتكلم الانطلاق لزيد عن طريق تقديم الخبر، لكن لا على نية تأخيره، بل ليكون مبتدأ، كما تم تأخير المبتدأ، لكن ليتحول هو الآخر إلى خبر.	تركيب توليدي محول أيضا بالإضافة باعتبارها من قواعد التحويل، فتم إضافة "ضمير الإحالة" هو بين الجزئين تأكيدا على أن الانطلاق تم من زيد مرة واحدة وهو وحده المختص بهذا الانطلاق ولذلك تم تأكيده بالمورفيم "هو" والذي يحيل إلى زيد.	تركيب توليدي محول عن الجملة النواة بواسطة زيادة المورفيم (ال)، لأن المخاطب هنا يعلم أن انطلاقا قد تم لكنه يتردد في من قام به فجاء المورفيم (ال) لإزالة الشك وإعلام المخاطب أن انطلاقا ما تمّ، ولا يعلم ممن تم فجوّز أن يكون من زيد، لكن هذا التركيب أوجب له ذلك، فصار ما كان معلوما على جهة الجواز، معلوم على جهة الوجوب.	تركيب نواة موجه لمخاطب لم يعلم أن انطلاقا كان لا من زيد، ولا من غيره، وتمثل جملة نواة باعتباره إخبار دلالي موجه لمخاطب خالي الذهن من حدوث أي انطلاق لا من زيد ولا من عمر، هو إخبار مجرد من دلالات التوكيد الاختصاص، فكان إثبات الانطلاق للمخاطب من طرف زيد.

بهذا يكون لكل تركيب محوّل، مقام تخاطبي (لفظي وحالي) يستدعيه؛ وهنا تبرز دقة النظم في اختيار التركيب المناسب للموضع المناسب حسب غرض المتكلم، وكل هذه الفروق تسهم في بيان مدى ثراء اللغة العربية بمعاني تتبدّى من خلال السياقات الاستعمالية لتراكيبها، لا في الخبر فقط بل حتى في الحال والشرط ، وفي المعاني الوظيفية لكثير من الصيغ والأدوات، كان قد كشفها الجرجاني في نظريته، وتمثل أسمى ما تبحث فيه اللسانيات التداولية.

يتضح الفرق إذن بين هذه التراكيب من خلال دلالة الأولى **(زيدٌ منطلقٌ)** والثانية **(زيدٌ المنطلقُ)** على إثبات معنى ما واختلافهما في خلو ذهن المخاطب من حدوث الانطلاق، ولا ممن تم هذا بالنسبة للجملة (زيدٌ منطلقٌ)، ودلالة الثانية على علم المخاطب بالانطلاق كحدثٍ تمّ إلا أنه لا يعلم ممن كان ذلك، فيؤكَّد له ذلك ويُخصَّص لزيد بواسطة المورفيم "ال" فكانت الجملة المحولة (زيدٌ المنطلقُ)، وذلك ليتحقق التوافق بين السياق التركيبي، ومقام الفعل الخارجي، والمخطط التالي يوضح ذلك(١٠).

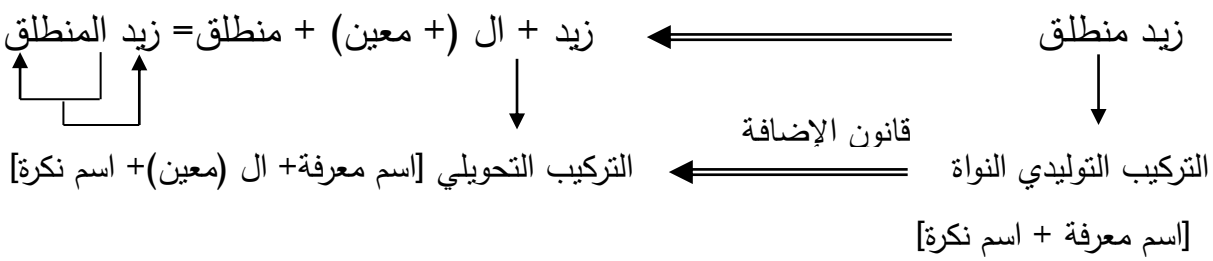

زيد منطلق ⟵ زيد المنطلق

وإذا ما انتقلنا إلى التركيب الثالث "**زيدٌ هو المنطلقُ**"، نجده يدل على توكيد اختصاص زيد بالانطلاق وحده لمرة واحدة فجاء ضمير الفصل "هو" لينوب عن جملة بأكملها فالتقدير (زيد هو المختص بالانطلاق من دون الناس) ليتجسد مبدأ الاقتصاد اللغوي، حيث اختزل ضمير الفصل هو جهدا ذهنيا ونطقيا بخلافته لسلسلة من العناصر المتراصفة(١١).

ومعلوم أن مبدأ الاقتصاد اللغوي مطلب تميل إليه كل اللغات، وركن أساسي في المدرسة الوظيفية لـ"أندريه مارتينيه"، ألحّ عليه وبيّن دوره ومكانته في كتابه مبادئ اللسانيات العامّة.

ويختلف التعبير بهذه الأنواع بحسب المقام ومقتضيات السياق.

أما التركيب (**المنطلقُ زيدٌ**)، فقد تم فيه تحويلان: الأول بإضافة المورفيم (ال)، ثم الثاني: من خلال تقديم الخبر عن المبتدأ وتحوله هو للمبتدأ، وتحول المبتدأ السابق للخبر؛ يستعمل في مقام تواصلي يكون فيه المخاطب يرى عن بعد انطلاقا ما، لكنه لا يتبيّن له ممن تم ذلك.

أما عن الفروق في الإثبات بالفعل فإنها تدل ،كما يرى الجرجاني، على إثبات المعنى وتجدده فالتركيب "زيدٌ ينطلقُ" فيه إثبات لفعل الانطلاق المتجدد من طرف زيد، وبما أن "زيدٌ" مقدم على الانطلاق، فهو محل الاهتمام هنا، فالمخاطب لا يهمّه فعل الانطلاق بقدر ما يهمّه ممن كان، وأما التركيب ينطلق زيد فقد كان البدء بالفعل لأن اهتمام المخاطب منصب على فعل الانطلاق المتجدد ولا يهمه ممن كان، ومنه:

زيدٌ ينطلقُ ← اهتمامه بالمنطلق (زيد) لا بالفعل.

ينطلقُ زيدٌ ← اهتمام بحدث الانطلاق المتجدد.

أما "**مُنطلق زيدٌ**" فهو تركيب دال على حدث متجدد (الانطلاق)، هذا التجدد "أظهر ما يكون في الفعل المضارع الذي يعين على تجدد صورة الحدث أمام العين، ومن هنا يمكن أن نعبر به عن الزمن الماضي، عندما نحاول استعادة صورته أمام العين وكأنها تقع في اللحظة الحاضرة"(١٢).

هذه الفروق يتم مراعاتها حسب غرض المتكلم وقصده، ويلخص الباحث "عبد الرحمان الحاج صالح" ما جاء في هذه الوجوه والفروق بقوله: "إن الذي يقصده الجرجاني هو تصرف المتكلم في الكلام، بحيث ينتقل من وجه إلى وجه ابتداء من أصل، وهو أقل هذه الوجوه لفظا ومعنى؛ أي ما ليس فيه زيادة إطلاقا... ويتصرف المتكلم انطلاقا من هذه النواة من الكلام، حسب ما تقتضيه دلالتها الوضعية الأصلية، ومجموع هذه الدلالات الفرعية تكوّن وضعا ثانيا غير الوضع الأول،

ويمكن أن نسميه بـ "الوضع البلاغي expressire"[١٣]. ولعلّ هذا المعنى للنظم هو ما اصطلح عليه السّكاكي(ت٦٢٦هـ) يوسف بن أبي بكر في كتابه "مفتاح العلوم" بـ"**تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة**"[١٤].

فينطلق المتكلم من جملة نواة تمثل أصلا للمعنى ، لإنتاج وتوليد جمل محوّلة عنها، كل منها بحسب سياق ومقام محدّد وغرض ما، رام المتكلّم تحقيقه، ليكون الحاصل معنى ثان متولد من التركيب الأوّل، وهو ما وسمه "عبد الرحمان الحاج صالح" بـ**الوضع البلاغي**، وهو مدار تفاوت بين المتكلمين.

و هذا ما وضحه من خلال المثال التالي[١٥]:

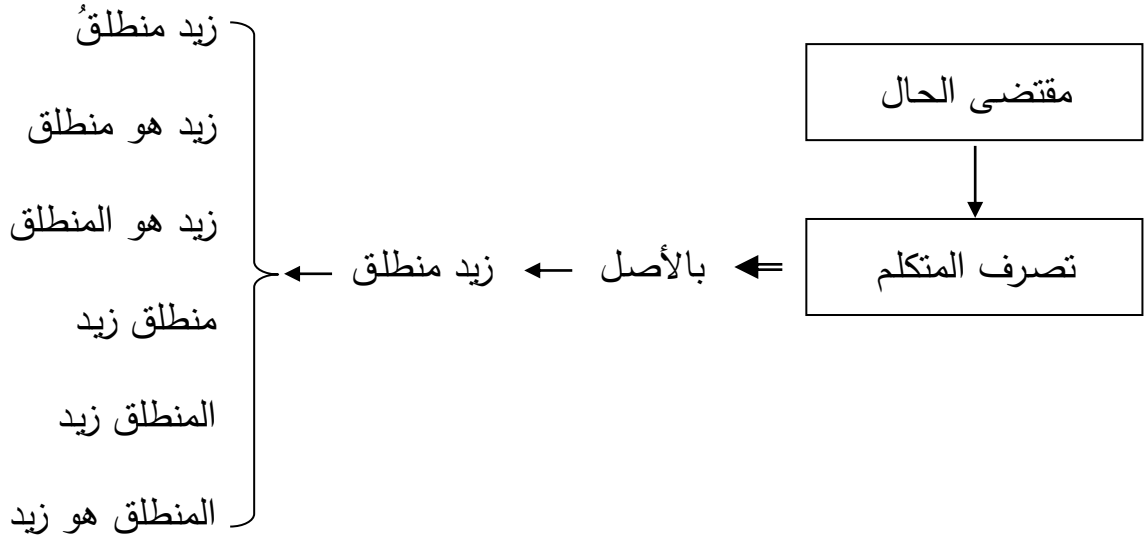

فنجد أن لكل وجه من الوجوه مزية دلالية لا توجد في الوجه الآخر، وبالتالي لكل وجه مقتضى بلاغي، يفرضه ولا يدركه إلا العليم الخبير بدقائق العربية وأسرارها البلاغية

هوامش:

---

[١] دلائل الإعجاز، ص ٧٧.

[٢] حسام البهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي المعاصر، مكتبة الثقافة الدينية، دار المناهل للطباعة، ١٩٩٤، ص ٣٢.

[٣] نصر أبو زيد: مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، ص٥.

[٤] دلائل الإعجاز،ص .

[٥] ينظر: محمود توفيق محمد سعد، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني، جامعة الأزهر (www.ahlalhdeeth.com)، تاريخ الإطلاع لتحميل:٢٠١٣/٠٩/٢٥، الساعة١٥:٢٥.

[٦] ينظر: . محمود توفيق محمد سعد، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر الجرجاني، جامعة الأزهر (www.ahlalhdeeth.com)، تاريخ الإطلاع لتحميل:٢٠١٣/٠٩/٢٥، الساعة١٥:٢٥.

[٧] ينظر: المرجع نفسه.

[٨] ينظر: خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام، ط١، ٢٠٠٨، ص ٨.

[٩] ينظر: بشير إبرير: دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، ص ١٠٣.

[١٠] ينظر: دلخوش جار الله: الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، دار دجلة ،الأردن،ط١، ٢٠٠٨، ص ١٨١.

[١١] ينظر: المرجع نفسه، ص ١٨١.

[١٢] أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، ص ٦.

[١٣] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، دار موفم للنشر، ج١، (د ط)، ٢٠٠٧، ص ٣٤٧.

[١٤] ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم ،تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط١،٢٠٠٠، ص٢٤٧؛ وعبد الرحمان الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص١٢٣.

[١٥] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، ص٣٤٧.